في مقال على صحيفة «بوليتيكو».. وزير خارجية بريطانيا:

بريطانيا ساهمت بـ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني باليمن

أزمة اليمن لن تحل بوقف صادرات الأسلحة البريطانية

«الأمناء» غرفة الاخبار:

نشرت صحيفة «بوليتيكو» مقالا مطولا لوزير الخارجية البريطاني «جيريمي هانت» تحدث فيه عن الازمة اليمنية.

وقال «هانت» ان أزمة اليمن لن تحل بوقف صادرات الأسلحة البريطانية.

واشار الى ان علاقة المملكة المتحدة بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تساعد في التأثير على قادتها.

«الأمناء» تنشر تاليًا نص المقال:

«لم يبق شيء في اليمن بمنأى عن الحرب، ولا حتى القصر الرئاسي في عدن. عندما زرت هذا المبنى المحصن قبل بضعة أسابيع، يمكنك رؤية علامات الرماية من الرصاص والأضرار الناجمة عن الانفجارات.

ذهبت إلى عدن للقاء الحكومة اليمنية المعترف بها ونرى بنفسي حقائق الأزمة الإنسانية الخطيرة. في الميناء، أخبرني أحد مسؤولي الأمم المتحدة كيف يكافحون حتى الآن، بعد مرور أربع سنوات، لجلب ما يكفي من الغذاء لملايين الأشخاص اليائسين.

في هذه الذكرى السنوية للتدخل في الصراع اليمني الذي تقوده المملكة العربية السعودية، لم تكن الحاجة الماسة إلى تسوية سلمية أكبر من أي وقت مضى.

يعتمد حوالي 24 مليون يمني على مساعدات الطوارئ في الغذاء والدواء. إجمالي عدد السكان أقل من 30 مليون نسمة، لذلك 80 في المائة على الأقل من جميع اليمنيين يعانون بهذه الطريقة. يعاني ما لا يقل عن 1.8 مليون طفل من سوء التغذية الحاد.

وراء هذه الأعداد الصارخة شخصيات حقيقية أناس - الأمهات الفردية والآباء والأطفال. ولكن الحقيقة الصريحة هي أن محنة اليمن ليست نتيجة كارثة طبيعية بل صراع مأساوي من صنع الإنسان.

يجادل البعض بأن بريطانيا ساهمت في الأزمة بسبب مبيعات الأسلحة لبعض المشاركين. في الواقع، لدينا بعض المبادئ التوجيهية الأكثر صرامة لتصدير الأسلحة في العالم، وجعلت البحث عن حل سياسي في اليمن أولوية مركزية للدبلوماسية البريطانية. على الرغم من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لم يتراجع تركيزي على اليمن. لذلك في هذه اللحظة الحاسمة، إذا أردنا التقدم، سأقدم ثلاث ملاحظات.

أولاً، الدقة التاريخية مهمة. هذه الحرب لم تبدأ بتدخل بقيادة السعودية. قبل ستة أشهر، في سبتمبر 2014، استولى المتمردون الحوثيون، الذين يمثلون أكثر من 15 في المائة من السكان، على معظم العاصمة صنعاء وطردوا الحكومة المعترف بها دوليًا. بدأت المملكة العربية السعودية وحلفاؤها عملياتهم في مارس 2015 لاستعادة تلك الحكومة، بما يتفق مع قرار الأمم المتحدة 2216. قبل شن غارة جوية واحدة، كان اليمن بالفعل في حالة حرب.

ثانياً، هناك الآن طريق للسلام. يعني الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم في ديسمبر أنه لأول مرة منذ عام 2016، عقد الحوثيون والحكومة اليمنية محادثات سلام مباشرة. ذهبت إلى ستوكهولم بنفسي لتشجيع التقدم. وكانت النتيجة وقف إطلاق النار في محافظة الحديدة، بما في ذلك الميناء الحيوي الذي تحصل اليمن من خلاله على حوالي 70 في المائة من وارداتها الغذائية.

لقد استمر وقف إطلاق النار الهش هذا على نطاق واسع خلال الأشهر الثلاثة الماضية. لكن المرحلة التالية من اتفاقية استكهولم، التي تنص على إعادة انتشار متبادل للقوات بعيدا عن الحديدة، لم تنفذ. ما لم يحدث ذلك، فمن غير المحتمل أن يستمر وقف إطلاق النار.

لذا فإن أولويتي العاجلة هي الضغط على جميع الأطراف لتنفيذ ستوكهولم، وهذا هو السبب في أنني قمت في وقت سابق من شهر مارس بزيارة البلدان الأكثر مشاركة بشكل مباشر في النزاع. كنت أول وزير في مجلس الوزراء البريطاني يقوم بزيارة رسمية إلى عدن منذ دينيس هيلي في عام 1965.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة: إن تاريخ بريطانيا وقيمنا تتطلب منا أن نلعب دورنا في إحداث فرق بناء في الشرق الأوسط - والروابط الفريدة في المنطقة تعني أن لدينا القدرة على القيام بذلك. تتيح لنا علاقتنا الإستراتيجية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الفرصة للتأثير على قادتهم. منذ أن أصبحت وزيراً للخارجية في يوليو الماضي، قمت بزيارتين لكلا البلدين.

يمكننا بالطبع أن ندينهم بدلاً من ذلك. يمكننا أن نوقف صادراتنا العسكرية ونقطع الروابط التي حافظت عليها الحكومات البريطانية من جميع الأطراف بعناية لعقود من الزمن، كما حث النقاد.

لكن من خلال القيام بذلك، سوف نسلم أيضًا نفوذنا ونجعل أنفسنا غير ذي صلة بمسار الأحداث في اليمن. تتمثل سياستنا ببساطة في ترك الأطراف لمواجهتها، مع استنكارها بشكل غير سليم من الخطوط الجانبية.

سيكون ذلك مفلسة أخلاقيا وسيكون الشعب اليمني أكبر الخاسرين. كان من غير المرجح أن نرى استوكهولم أو وقف إطلاق النار الساري الآن على نطاق واسع في الحديدة.

بدلاً من ذلك، فإن الطريق الصحيح بالنسبة لنا هو الاستمرار في توظيف كل قناة نفوذ لحث الأطراف على الإبقاء على الالتزامات التي اتفقوا عليها في ستوكهولم. يتمتع الاتحاد الأوروبي أيضا بصوت قوي ويجب استخدامه.

مارتن غريفيث، مبعوث الأمم المتحدة (الذي يصادف أنه بريطاني)، يقوم بعمل بطولي للجمع بين الجانبين. سندعم جهوده على أكمل وجه، مستخدما كل الأدوات الدبلوماسية والإنسانية في أيدينا. هذا العام، ساهمت بريطانيا بمبلغ 200 مليون جنيه إسترليني أخرى من المساعدات الطارئة لليمن، حيث قدمت الطعام لأكثر من مليون شخص كل شهر وعلاج 30000 طفل من سوء التغذية.

هذه هي الذكرى الرابعة لأحدث مرحلة من الصراع الرهيب. ستبذل بريطانيا كل ما في وسعها لضمان عدم معاناة الشعب اليمني الخامسة.